الاستثمار في السكان الريفيين

المجلس التنفيذي
الدورة الثالثة والأربعون بعد المائة
روما، 11-12 ديسمبر/كانون الأول 2024

محاضر الاجتماع الخامس والسبعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

الوثيقة: EB 2024/143/R.28
التاريخ: 10 ديسمبر/كانون الاول 2024
التوزيع: عام
اللغة الأصلية: الإنكليزية

للعلم

محاضر الاجتماع الخامس والسبعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

1- انعقد الاجتماع الخامس والسبعون بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات في 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2024 بطريقة مختلطة.

2- وحضر الاجتماع أعضاء اللجنة الذين يمثلون الجزائر والبرازيل والصين وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وجمهورية فنزويلا البوليفارية، ومراقبان من كندا وفرنسا. وحضر الاجتماع أيضا كل من نائبة رئيس الصندوق؛ ومديرة الشؤون القانونية والحوكمة؛ ونائب الرئيس المساعد، كبير الموظفين الماليين، دائرة العمليات المالية؛ ومدير وكبير موظفي المخاطر، مكتب إدارة المخاطر المؤسسية؛ ونائب الرئيس المساعد لدائرة العمليات القطرية؛ والمدير والمراقب المالي بالإنابة، شعبة المراقب المالي؛ ومديرة مكتب المراجعة والإشراف؛ ومدير شعبة التخطيط وتطوير المنظمة والميزانية؛ ومديرة وأمينة الخزانة، شعبة خدمات الخزانة؛ ومدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ وسكرتيرة الصندوق، مكتب سكرتير الصندوق؛ ورئيسة مكتب الشؤون الأخلاقية؛ وعدد من موظفي الصندوق الآخرين.

البند 2 من جدول الأعمال – اعتماد جدول الأعمال (AC 2024/175/R.1) - للموافقة

3- اعتُمد جدول الأعمال من دون إدخال أية تعديلات عليه.

البند 3 من جدول الأعمال - مكتب المراجعة والإشراف

(أ) تحديث بشأن أنشطة التحقيق ومكافحة الفساد - للعلم

4- رحب الأعضاء بالمديرة الجديد لمكتب المراجعة والإشراف وأعربوا عن تقديرهم للتحديث بشأن أنشطة التحقيق ومكافحة الفساد. ولاحظت اللجنة أن القضايا الداخلية ظلت مستقرة، إلا أن القضايا الخارجية زادت بقدر كبير جدا، استمرارا للاتجاه السائد في السنوات الأخيرة. وأوضح مكتب المراجعة والإشراف أن هذه الزيادة ترجع إلى حد كبير إلى أن موظفي الصندوق باتوا أقرب إلى أنشطة المشروعات نتيجة لتحقيق اللامركزية في الصندوق، وتحسين الإشراف وأنشطة التوعية الفعالة لمكافحة الفساد، مما أدى إلى زيادة الثقة بنظام الإبلاغ. وبالإضافة إلى ذلك، جرى إثبات عدد أكبر من الحالات بالأدلة مقارنة بالعام السابق، مما يشير إلى تحسن الفعالية في التحقيقات.

5- وأحاطت اللجنة علما بأن معظم الادعاءات كانت تتعلق بالتدليس والفساد، مع التركيز بشكل كبير على قضايا التوريد في المشروعات، التي شملت حالات تنطوي على رشاوى لموظفي المشروعات، وممارسات تدليسية في أنشطة البناء، وقيام مقدمي العروض بتقديم وثائق مزوّرة. وجاءت هذه الادعاءات في المقام الأول من موظفي المشروعات والمتعاقدين وأطراف خارجية أخرى.

6- وأُنجز العديد من التحقيقات بكفاءة أكبر في عام 2024 مقارنة بالسنوات السابقة. وتسنى ذلك بفضل مواصلة مكتب المراجعة والإشراف تعزيز كفاءته من خلال تبسيط عمليات التحقيق، وإدارة الموارد ذات الأولوية للتعامل مع عبء القضايا المتزايد، وإدراج تدابير وقائية لمكافحة التدليس والفساد، بما في ذلك إضفاء الطابع المؤسسي على قائمة العناية الواجبة للنزاهة من أجل التخفيف من المخاطر. وجرى أيضا تكثيف برامج الانتشار والتوعية لتصل إلى أكثر من 000 1 موظف في عام 2024.

الحصيلة والمتابعة: أُحيطَ علما بالتحديث.

(ب) سياسة التعامل مع ادعاءات سوء السلوك ضد رئيس الصندوق (AC 2024/175/R.2) - للاستعراض

7- قام مكتب المراجعة والإشراف بتقديم مسودة السياسة مشيرا إلى أنها تعزز أطر المساءلة ونظام العدالة الداخلية في الصندوق. وقد جرت أيضا مواءمتها مع توصيات الاستعراض الخارجي لعام 2022 وإجراءات وحدة

التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة فيما يخص معالجة الادعاءات ضد الرؤساء التنفيذيين للمنظمات. وتضع مسودة السياسة إطارا يفصّل أدوار كل من مكتب المراجعة والإشراف ومكتب الشؤون الأخلاقية ولجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي ومجلس المحافظين. وأشار مكتب المراجعة والإشراف كذلك إلى أن السياسة ستدعَّم بتحديثات للوائح الخاصة بتسيير أعمال الصندوق واختصاصات لجنة مراجعة الحسابات.

8- وطلبت اللجنة توضيحات بشأن إجراءات اختيار جهة التحقيق الخارجية والتعاقد معها. وأوضحت الإدارة أن مديرة مكتب المراجعة والإشراف ورئيسة مكتب الشؤون الأخلاقية ستحددان وتقترحان الجهة الخارجية، التي يمكن أن تكون إما مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية أو شركة خاصة. وسيجري الاختيار على أساس الخبرة المطلوبة في كل حالة على حدة.

9- وفيما يتعلق بالأطر الزمنية للمراحل الرئيسية للعملية، ومنها مثلا عمليات التقييم والإحالة والتحقيق، أوضح مكتب المراجعة والإشراف أنه يسعى جاهدا إلى الالتزام بهدف إتمام معالجة القضايا ذات الأولوية العالية خلال ستة أشهر. ومع ذلك، لم يُدرَج أي إطار زمني في السياسة للحفاظ على المرونة نظرا إلى احتمال مشاركة هيئات رئاسية متعددة.

10- وردا على سؤال بشأن تعريف سوء السلوك، أجابت الإدارة بأن وثائق الصندوق، التي تضم سياسة الموارد البشرية والنظام الإداري للموظفين وإجراءات التنفيذ الخاصة بالموارد البشرية وسياسة الصندوق لمكافحة الفساد، الإطار القانوني لتطبيق السياسة المقترحة. وسيجري التحقيق في ادعاءات سوء السلوك أثناء الخدمة وخارجها والادعاءات المجهولة المصدر. ويحكم هذا الإطار القانوني أيضا شؤون الحماية من الانتقام، أما الاستقلالية التشغيلية لمكتب المراجعة والإشراف ومكتب الشؤون الأخلاقية فهي مكفولة بموجب ميثاقي المكتبين اللذين وافق عليهما المجلس التنفيذي. وفي حال وجود تضارب محتمل في المصالح، فيتعين الإفصاح عنه، ولا يعتبر هذا الإفصاح، في حال حدوثه، سوء سلوك.

11- وأثار الأعضاء أيضا استفسارات بشأن مدى انطباق السياسة على شروط التوظيف الفريدة لرئيس الصندوق. وأوضحت الإدارة أن القرارات المتعلقة بتعيين رئيس الصندوق وإنهاء خدمته تقع حصرا على عاتق مجلس المحافظين، في حين يجري تفويض تطبيق التدابير المرحلية إلى المجلس التنفيذي. ومن الأفضل أن تُتخذ القرارات بشأن هذه التدابير المرحلية بتوافق الآراء، ولكن في حال عدم التوصل إلى توافق في الآراء، فيلزم الحصول على أغلبية الثلثين. وقد أثيرت مسألة استحداث سياسة مماثلة لمعالجة الادعاءات ضد أعضاء المجلس التنفيذي، وأوصي بأن يستكشف مكتب المراجعة والإشراف هذه الإمكانية.

12- وفي الختام، أبلغت الإدارة اللجنة أنه نظرا للموضوع، أعرب الرئيس للجنة عن رغبته في التنحي عن الرئاسة المرتبطة بالنظر في هذا البند في دورة المجلس التنفيذي المقبلة. ولذلك اقتُرح، بموافقة المجلس التنفيذي، أن يتولى رئيس لجنة مراجعة الحسابات هذه، الرئاسة المرتبطة بتناول هذا البند المتعلق بسياسة التعامل مع ادعاءات سوء السلوك ضد رئيس الصندوق في دورة المجلس التنفيذي. وسيجري التشاور مع منظمي الاجتماعات وسيُلتمَس تأييد المجلس التنفيذي في الاجتماع نفسه.

الحصيلة والمتابعة: استعرضت اللجنة الوثيقة وأيدت تقديمها إلى المجلس التنفيذي في دورته القادمة للموافقة عليها. وسيجري النظر في إمكانية وضع سياسة مماثلة لمعالجة الحالة غير المحتملة التي يتعين فيها معالجة ادعاءات سوء السلوك ضد ممثلي المجلس التنفيذي.

(ج) خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2025 (AC 2024/175/R.3) - للاستعراض

13- رحّب الأعضاء بخطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2025 وتركيزها على المخاطر والأولويات الرئيسية للصندوق، على النحو المبين في تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وركزت عمليات مراجعة الحسابات المقترحة على الأنشطة اللامركزية وأنشطة البرامج

القطرية، مع تركيز إضافي على الأموال التكميلية والمناطق الهشة والمتأثرة بالنزاعات وأمن الموظفين. وقد وأُدرج في الخطة ما يلزم من المرونة للتكيف مع المخاطر الناشئة، وجرى استعراض لوحة متابعة المخاطر المؤسسية لضمان أن تظل الخطة ذات جدوى في هذا الشأن.

14- واستمر التركيز في مجال التحقيقات على الاستجابة الفورية للادعاءات مع الاضطلاع بعمل وقائي في الوقت نفسه. وستستمر جهود بناء القدرات، مع إحراز تقدم في تنفيذ التوصيات المنبثقة من الاستعراضات الخارجية لوظيفة التحقيق. ونظرا إلى ارتفاع عدد القضايا، سيجري الاعتماد على الموارد الخارجية في التحقيقات ريثما يجري إدراج وظائف ثابتة في الميزانيات المقبلة.

15- أحاطت اللجنة علما بعمليات مراجعة الحسابات المدرجة في الخطة والبالغ عددها 51 عملية للفترة 2025-2027، ويشمل ذلك عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية، وعمليات مراجعة حسابات الإشراف وعمليات مراجعة أساليب العمل. وقد جرت مواءمة خطة العمل مع الأهداف الاستراتيجية للصندوق ومع فئات المخاطر المؤسسية (المخاطر المالية والتشغيلية ومخاطر تنفيذ البرامج والمخاطر الاستراتيجية) ودعمت خطة العمل نظرية التغيير في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، مع التركيز على بناء القدرة على الصمود في المجتمعات المحلية الضعيفة وتعزيز الأداء التشغيلي.

16- وشكر أعضاء اللجنة مكتب المراجعة والإشراف على المعلومات الشاملة المقدمة في الوثيقة وطلبوا توضيحات بشأن رصد مخاطر التوريد، وضمان التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط، والتخطيط لاستمرارية الأعمال والأمن السيبراني، فضلا عن تغطية الضمانات، ومدى كفاية التكاليف والتوظيف في مكتب المراجعة والإشراف، ودمج الذكاء الاصطناعي في عمليات المكتب.

17- وردا على استفسارات الأعضاء، وافق مكتب المراجعة والإشراف على أن الأولوية المعطاة للقطاع الخاص وللسياقات الهشة في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق اقترنت بمجموعة جديدة من المخاطر التي سيرصدها مكتب المراجعة والإشراف مع مكتب التقييم المستقل في الصندوق. ومن المهم إيلاء الاهتمام للتكلفة والعملية وكفاءة النظام عند العمل في السياقات الهشة. وأفادت الإدارة بأنه جرى تقييم جدوى استخدام النظم الوطنية ووحدات إدارة المشروعات على أساس كل حالة على حدة لضمان وجود نظم قوية وتخفيف المخاطر المتعلقة بالتدليس والفساد.

18- وشدد الأعضاء على أن التوريد يكون في كثير من الأحيان مصدرا لادعاءات التدليس والفساد. ووافق مكتب المراجعة والإشراف على هذا الطرح وأوضح أنه على الرغم من عدم اشتمال خطة العمل على مهمة مخصصة للتوريد في المشروعات، فقد أُدرج التوريد في نطاق الأنشطة مثل الاستعراضات الرقابية. ويخضع موظفو التوريد في المشروعات لعملية إعادة معايرة من خلال دمجهم مع فريق الإدارة المالية للمشروعات. وسيرصد مكتب المراجعة والإشراف هذا الأمر عن كثب لتقييم ما إذا كانت هناك أي آثار للمخاطر الناجمة عن التغيرات في خطوط الإبلاغ. كما أن التنفيذ الناجح للنظام الشامل للتوريد في المشروعات عبر الإنترنت (نظام OPEN - وهو نظام التوريد لإدارة العقود من البداية إلى النهاية - أعطى أيضا مستوى إضافيا من الثقة بأن أي مشكلات سيجري تحديدها في وقت مبكر.

19- وفيما يتعلق بالتقييم الذاتي، أيد مكتب المراجعة والإشراف مبادرة التقييم الذاتي لضوابط المخاطر التي يضطلع بها مكتب إدارة المخاطر المؤسسية. وسيخضع هذا النظام للرصد، على الرغم من حداثته، وسيجري مع تقدم تنفيذه تقييم مدى الحاجة إلى مشاركة مكتب المراجعة والإشراف.

20- وفيما يتعلق بالضمانات، أوضح مكتب المراجعة والإشراف أن فقدان وظيفة موظف مهني مبتدئ سيؤثر في القدرة على الضمان؛ ولكن فيما يخص عام 2025، ستُستعرض العمليات الداخلية لتحقيق الكفاءة وستُجرى عملية لتحديد المخاطر الرئيسية وثغرات الضمان وحالات التداخل في وظائف الصندوق. وجرت أيضا الإشارة

إلى الشواغل المتعلقة بالتوظيف، ورحب الأعضاء بتحديث الإدارة بشأن استعراض سياسة إعادة الانتداب والتناوب. ومع أن القرارات النهائية لم تُتخذ بعد، فمن المرجح ألا تخضع للتناوب الأدوار العالية التخصص.

21- وفيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، أوضح مكتب المراجعة والإشراف أن استخدامه محدود وحذر بسبب المخاوف المتعلقة بخصوصية البيانات. وقد استُخدم بصورة رئيسية في التحليل المواضيعي لعمليات مراجعة الحسابات ولكنه لم يحقق فوائد كبيرة حتى الآن. ويمكن أن تشمل التطبيقات المستقبلية المحتملة تتبع الضمانات التعاقدية للصندوق في عمليات التوريد.

22- وكان الأمن السيبراني موضوع مراجعة أجريت في عام 2024 وأدت إلى نتائج إيجابية. وتقوم الإدارة بتنفيذ توصيات لتعزيز الضوابط، ومع أن الأمن السيبراني لا يزال ينطوي على خطر دينامي وكبير، فقد جرى إدراج المرونة في خطة العمل لمعالجة أي مخاطر ناشئة في مجال الأمن السيبراني. وأوضح مكتب المراجعة والإشراف أيضا أنه كان من المقرر استعراض خطة استمرارية الأعمال في عام 2026 لضمان متابعة التوصيات التي تمخض عنها تقييم خارجي شامل أجرته مؤخرا شعبة خدمات الإدارة.

الحصيلة والمتابعة. اعتُبر أن الوثيقة قد استُعرضت، وأيدت اللجنة تقديمها إلى المجلس التنفيذي في دورته المقبلة لإقرارها من خلال إجراء التجميع.

البند 4 من جدول الأعمال – الإدارة المالية للمشروعات: تقرير مرحلي سنوي يتضمن استعراض الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات للمشروعات الممولة من الصندوق (AC 2024/175/R.4) - للاستعراض

23- قدمت الإدارة التحديث السنوي بشأن الإدارة المالية للمشروعات وما يرتبط بها من اتجاهات ونتائج. ولوحظ أن التقرير نقل نتائج الإصلاحات الشاملة بشأن الإدارة المالية للمشروعات والصرف، التي أُنجزت في عام 2023 باعتماد نهج قائم على المخاطر في جميع مراحل المشروعات. وقد أصبح تقديم التقارير المالية المؤقتة الفصلية إلزاميا من أجل تحسين الانضباط المالي للمشروعات ورصده، فضلا عن إدارة السيولة. وشملت تدابير الضمان الرئيسية زيادة التركيز على المراجعات الخارجية للحسابات والمشاركة في البعثات الميدانية والإبلاغ المالي المنتظم أثناء تنفيذ المشروعات. وجرى أيضا تسليط الضوء على أن دمج وظيفة الإدارة المالية ووظائف التوريد في المشروعات اعتبارا من عام 2025 سيزيد من تحسين الدور الائتماني وضمان التكامل بين الوظيفتين.

24- ورحب أعضاء اللجنة بالوثيقة وطلبوا تفاصيل عن التحسينات التي تحققت في السنوات السابقة. ولاحظ الأعضاء انخفاض مستوى النفقات غير المؤهلة وانخفاض عدد المشروعات التي تنطوي على مخاطر متأصلة مرتفعة. وطلب بعض أعضاء اللجنة توضيحات بشأن التفاوت في الجودة في التقارير المالية وطلبوا تفاصيل عن التدخلات الإقليمية الاستراتيجية.

25- وأوضحت الإدارة أنه جرى إخطار المقترضين والمتلقين رسميا بالقضايا المتعلقة بالأهلية وأنه جرى تنفيذ عمليات بناء القدرات لمنع تكرارها وتعزيز أدوات رصد السيولة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إعادة المعايرة تعني أنه اعتبارا من يناير/كانون الثاني 2025، ستتولى الشعبة ذاتها وظيفتي التوريد والائتمان المالي، ومن شأن هذا الأمر أن يعزز القدرة على معالجة المسائل الائتمانية.

الحصيلة والمتابعة: اعتُبر أن الوثيقة قد استُعرضت.

البند 5 من جدول الأعمال – إدارة المخاطر المؤسسية

(أ) تقرير كفاية رأس المال – يونيو/حزيران 2024 (AC 2024/175/R.5) - للاستعراض

26- عرضت الإدارة هذا البند من جدول الأعمال، مؤكدة الامتثال لجميع المتطلبات ومشيرة إلى أن نسبة رأس المال القابل للتخصيص بلغت 38.9 في المائة حتى يونيو/حزيران 2024. ويشير هذا الأمر إلى أن وضع

رأس مال الصندوق يمكن أن يستوعب الخسائر المحتملة الناشئة عن عملياته الإنمائية، بما يشمل تلك التي يحتمل أن تكون ناجمة عن أحداث الإجهاد غير المحتملة. ولوحظ أن المخاطر غير الأساسية لا تمثل سوى 2.4 في المائة من رأس المال الأولي المتاح. وأبرزت الإدارة أن تطور رأس مال الصندوق في المستقبل سيعتمد على العلاقة بين حجم وتكوين برنامج العمل ومستوى مساهمات تجديد الموارد.

27- وطلب أعضاء اللجنة توضيحات بشأن التوقعات المتعلقة بالمتوسط المرجح لتعرض الصندوق للمخاطر، وبشأن الاتجاهات في الاقتراض والتعرض للمخاطر المرتبطة بالعملات، وبشأن آثار الارتباط في سيناريوهات اختبار الإجهاد لمخاطر أسعار الفائدة وتدهور الائتمان.

28- وقدمت الإدارة التفاصيل اللازمة وأوضحت أن المديونية تخضع للمراقبة عن كثب، وجرى التشديد في الوقت نفسه على أن الجودة الائتمانية لحافظة قروض الصندوق تتراجع ببطء. ولوحظ أيضا أن اختبارات الإجهاد ترصد الارتباطات بين مختلف عوامل الإجهاد وتؤكد إلى حد كبير متانة نموذج أعمال الصندوق.

الحصيلة والمتابعة: اعتبر أن الوثيقة قد استعرضت.

(ب) تحديث بشأن تفعيل إطار إدارة الأصول والخصوم في الصندوق (AC 2024/175/R.6) - للاستعراض

29- قدمت الإدارة هذا البند مشيرة إلى أن ممارسات إدارة الأصول والخصوم في الصندوق قد تطورت على نحو إيجابي، مما ساهم في تعزيز الوضع المالي للصندوق، وهو جانب يحظى بتقدير أصحاب المصلحة الخارجيين مثل وكالات التصنيف. وسلطت الإدارة الضوء على أن الصندوق يبني سجلا قويا يعمل في ظل هيكل مالي أكثر تطورا مع الحفاظ على سيولة سليمة ومراكز رأسمالية سليمة. وأقرت الإدارة بأن عمليات وممارسات إدارة الأصول والخصوم ستستمر في التطور. وفي هذا الصدد، سيواصل مكتب إدارة المخاطر المؤسسية ممارسة وظيفة مستقلة للرقابة والامتثال، والإشراف على الإبلاغ عن مخاطر الإدارة القائمة على إدارة الأصول والخصوم وفقا لسياسات الصندوق، ومدى تقبل المخاطر وأفضل الممارسات في هذا المجال، بما في ذلك التوصيات الناتجة عن الاستعراض المستقل لأطر كفاية رأس المال للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الذي أجرته مجموعة العشرين.

30- وأعرب الأعضاء عن تقديرهم للتحسينات التالية، ولا سيما تحسن نسبة الحد الأدنى من متطلبات السيولة ونجاح طرح إصدارات خاصة تكملها أدوات تحوط. وأشار أعضاء اللجنة إلى مشكلات إعادة التمويل الناجمة عن سندات السداد بدفعة واحدة.

31- وأوضحت الإدارة أنه جرى رصد السيولة عن كثب إلى جانب مخاطر إعادة التمويل. وأشيرَ أيضا إلى أن الإصدارات الخاصة تمثل نحو 27 في المائة من رصيد الديون (وكلها عمليات سداد بدفعة واحدة) وأن هذه الأرصدة تخضع للرصد عن كثب لضمان مطابقة بيانات الأصول والخصوم.

الحصيلة والمتابعة: اعتبر أن الوثيقة قد استعرضت.

(ج) تحديث بشأن تفعيل إطار إدارة المخاطر المؤسسية - للعلم

32- قدمت الإدارة جدول الأعمال مشيرة إلى أن الهدف ما زال يتمثل في تحقيق أفضل الممارسات الناضجة والمتينة في جميع مجالات المخاطر الخاصة بالصندوق. وأُعلمت اللجنة بأن هيكل الحوكمة الداخلية للمخاطر سيجري تبسيطه لضمان الكفاءة، وأن لجنتي المخاطر التقنية المنفصلتين سابقا المعنيتين بتنفيذ البرامج وبالمخاطر التشغيلية ستدمجان في لجنة جديدة تشمل المخاطر غير المالية. ولن يتأثر تقديم التقارير المستمرة إلى الرئيس والإدارة العليا. وأبرزت الإدارة أيضا أن الصندوق يجري سلسلة من التقييمات الذاتية لضوابط المخاطر في كل إدارة. وأُشير إلى أن مكتب إدارة المخاطر المؤسسية سيركز على تقييم خيارات إدارة رأس المال وسيتطلع

إلى إدماج التوصيات المنبثقة من فريق الخبراء المستقلين التابع لمجموعة العشرين بشأن إطار كفاية رأس المال. ومن شأن ذلك أن يعزز أيضا حوار الصندوق المستمر مع وكالات التصنيف الائتماني.

33- وأعرب أعضاء اللجنة عن تقديرهم للتحديث وطلبوا توضيحات بشأن لجنتي الحوكمة والمخاطر الجديدتين. وأوضحت الإدارة أن الغرض من هذه الممارسة هو تحقيق هيكل أصغر حجما يسهّل الإدارة الفعالة لجميع المخاطر المادية، وتيسير إلقاء نظرة عامة أوسع نطاقا على مختلف مصادر المخاطر.

الحصيلة والمتابعة: أحيطَ علما بالعرض.

(د) لوحة المخاطر المؤسسية ـ للعلم

34- قدمت الإدارة تحديثا بشأن لوحة متابعة المخاطر المؤسسية. ولوحظ على وجه الخصوص أنه جرى، في مجال المخاطر المالية، جرى طرح إصدارات خاصة إضافية في عام 2024، مما زاد نسبة التمويل بالديون إلى 30 في المائة، أي أقل من عتبة 50 في المائة، أما رأس المال القابل للتخصيص فقد استقر عند نسبة تناهز 39 في المائة. وبلغ مستوى تعهدات الصندوق في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق قيمة تقل بمقدار 1.3 مليار دولار أمريكي عن المستوى المستهدف، أما المدفوعات المتلقاة فقد بلغت 98 في المائة من التعهدات. وظل متوسط تصنيف حافظة القروض في النطاق باء وبلغت نسبة القروض المتعثرة 2.5 في المائة. ومن وجهة نظر المخاطر التشغيلية، لوحظ أنه جرت إحالة حالتين من فئة سوء السلوك إلى شعبة الموارد البشرية ومكتب المستشار القانوني العام. وانخفض معدل الشواغر إلى 15.2 في المائة، والهدف هو خفضه إلى أقل من 12 في المائة. ومن وجهة نظر تنفيذ البرامج، لوحظ أن عدد المشروعات ذات الأداء الضعيف من حيث الإدارة المالية والتوريد تجاوز عتبة العشرين في المائة.

35- وطلب بعض أعضاء اللجنة تفاصيل عن تدابير التخفيف لتحسين تصميم المشروعات وفعاليتها وطلبوا معلومات مقارنة عن المشروعات ذات الأداء الضعيف.

36- وأوضحت الإدارة أن إجراءات التخفيف من مخاطر التوريد في المشروعات ستُستمد من دمج معايير التوريد والمعايير الائتمانية للمشروعات في شعبة واحدة: فمن شأن ذلك أن يعزز تقييم نظم التوريد وآلياته وإجراءاته. ويتعاون مكتب إدارة المخاطر المؤسسية تعاونا وثيقا مع الفريق لتحليل القضايا بالتفصيل. ويرصد مكتب إدارة المخاطر المؤسسية أيضا باستمرار المخاطر المتبقية للمشروعات مقارنة بالإقبال على المخاطر الراسخ بغية تحسين جودة المشروعات.

الحصيلة والمتابعة: أحيطَ علما بالعرض.

البند 6 من جدول الأعمال – تحديث بشأن المعايير الدولية للإبلاغ المالي: وضع الاستدامة ـ للعلم

37- قدمت الإدارة لمحة عامة عن مسيرة الصندوق نحو اعتماد معايير الاستدامة. وأُشير إلى الإنجازات التي تحققت بالفعل خلال المرحلة الأولى من المشروع، وقدمت الإدارة تحديثا عن الأنشطة الجارية، التي شملت تحديد الموضوعات ذات الصلة بالتقارير الخاصة بالاستدامة وتقييم الأهمية المادية لهذه التقارير. وأبرزت الإدارة أن الاستراتيجية المناخية الجديدة التي ستُعرض على الهيئات الرئاسية في عام 2025 ستعمل على سد معظم الثغرات التي جرى تحديدها خلال المرحلة الأولى. وتعمل الإدارة على السيناريوهات المتعلقة بالمناخ من حيث صلتها بحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. وطوال المسيرة الموجهة نحو ضمان اتباع أفضل الممارسات، حافظت الإدارة على علاقة وثيقة بمؤسسة المعايير الدولية للإبلاغ المالي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى. والهدف هو إصدار تقرير الكشف عن الاستدامة بشأن بعض المعلومات الرئيسية بوصفه ملحقا للقوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2024، بينما سيجري إعداد تقرير شامل وضمان مراجعة الحسابات في عام 2025، وسيجري إضفاء الطابع الرسمي عليه من خلال القوائم المالية المراجعة لعام

2025. واستفسرت الإدارة عن استعداد أعضاء اللجنة للتحقق من صلاحية الموضوعات المطروحة من خلال دراسة استقصائية.

38- ورحب أعضاء اللجنة بالتحديث وأعربوا عن دعمهم للدراسة الاستقصائية المقترحة للتحقق من صلاحية الموضوعات.

الحصيلة والمتابعة: أحيط علما بالتحديث

البند 7 من جدول الأعمال - تقرير بشأن إدارة الأصول والخصوم - يونيو/حزيران 2024 (AC 2024/175/R.7) - للاستعراض

39- قدمت الإدارة هذا البند من جدول الأعمال مشيرة إلى أنه تسنى التحكم في مخاطر إدارة الأصول والخصوم التي تعرضت لها قائمة الموازنة في الصندوق حتى يونيو/حزيران 2024 وأن هذه المخاطر كانت متسقة مع الأهداف الاستراتيجية للصندوق. وسلطت الإدارة الضوء على أن تكوين قائمة الموازنة للصندوق في نهاية يونيو/حزيران 2024 كان متسقا مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ولوحظ أن رصيد القروض المستحقة يمثل 78 في المائة من إجمالي الأصول، بينما تمثل حافظة السيولة 17 في المائة. وتمثل الأسهم 76 في المائة من إجمالي الأصول، بينما تمثل التزامات الاقتراض 21 في المائة. وبلغ الحد الأدنى للسيولة المطلوبة 141 في المائة، أي أعلى من الحد الأدنى البالغ 100 في المائة.

40- وطلب أعضاء اللجنة تفاصيل عن التدابير المتخذة للتخفيف من مخاطر إعادة التمويل المرتبطة بآجال الاستحقاق بدفعة واحدة. وطُلب أيضا توضيح بشأن مخاطر أسعار الفائدة والتعرض للمخاطر المرتبطة بالعملات. وأوضحت الإدارة أنه جرى تنويع التزامات الاقتراض (ولا يقتصر ذلك على الإصدارات الخاصة، بل يشمل أيضا التعرض للمخاطر السيادية)، وتمثل الجانب الرئيسي لهذا التوجّه في وجود أكبر عدد ممكن من المقرضين. ولوحظ أيضا أن مستويات السيولة والاستثمارات الحذرة كانت تدابير لمعالجة المخاطر المالية. وفضلا عن ذلك، جرى تقييم التعرض للمخاطر المرتبطة بالعملات والتخفيف من حدتها باتباع نهج دينامي استشرافي بأفق يصل إلى 24 شهرا.

الحصيلة والمتابعة: أعتبر أن التقرير قد استعرض وسيُقدم إلى دورة المجلس التنفيذي المقبلة لاستعراضه.

البند 8 من جدول الأعمال - برنامج عمل لجنة مراجعة الحسابات لعام 2025 (AC 2024/175/R.8) – للموافقة

41- اقترح الأعضاء إدراج تحديث بشأن الأرصدة غير المصروفة والنظر في المسائل المتعلقة بالتوريد في المشروعات.

الحصيلة والمتابعة: استعرضت اللجنة الوثيقة ووافقت عليها، مع مراعاة التعليقات المقدمة.

البند 9 من جدول الأعمال – برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتين العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2025، وتوقعات الميزانية للفترة 2026-2027، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2025 وخطته الإرشادية للفترة 2026-2027 (AC 2024/174/R.9) - للاستعراض

42- يرجى الرجوع إلى التقرير المنفصل للجنة مراجعة الحسابات بشأن هذا البند (EB 2024/143/R.18)

البند 10 من جدول الأعمال - الموارد المتاحة لعقد الالتزامات (AC 2024/175/R.10) - للاستعراض

43- أُبلغت اللجنة بأن الموارد المتاحة للالتزام في عام 2025، وهي السنة الأولى من دورة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، قد جرى تقييمها مع مراعاة الأثر على قدرات الصندوق التمويلية وقدرات الالتزام مع ضمان القدرة المالية على الصمود والفعالية التشغيلية. وفيما يخص فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق،

جرى تحديد حجم برنامج القروض والمنح بمبلغ 3.405 مليار دولار أمريكي، مع مراعاة أن تعهدات تجديد الموارد التي جرى تلقيها حتى 21 أكتوبر/تشرين الأول بلغت 1.36 مليار دولار أمريكي وأن هناك تعهدات إضافية متوقعة لم تُعلن بعد. ونفذت الإدارة تدابير لزيادة مستوى التيسيرية إلى 57 في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفعت نسبة إجمالي المخصصات التي حظي بها برنامج القروض والمنح في إطار نظام التخصيص الموارد على أساس الأداء إلى 70 في المائة مقارنة بالمستويات في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وستغطي التدفقات الداخلة المتوقعة خلال عام 2025 التدفقات الخارجة المتوقعة في الفترة ذاتها، مع الحفاظ على الامتثال للنسب المالية. واستنادا إلى هذه النتائج، اقترحت الإدارة أن يأذن المجلس التنفيذي للرئيس بإبرام اتفاقيات قروض ومنح تصل قيمتها إلى 1.355 مليار دولار أمريكي في عام 2025. وشمل هذا الاقتراح أيضا المرونة اللازمة لإتاحة زيادة بنسبة 10 في المائة تصل إلى 1.49 مليار دولار أمريكي، وذلك بناء على توقعات الإدارة للموارد المالية المتاحة خلال العام. واقترحت الإدارة أيضا مظروف صرف يصل إلى مليار دولار أمريكي، إلى جانب خطة تمويل بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، يمكن زيادتها بنسبة 30 في المائة مقارنة بالقيمة المحددة في خطة التمويل المتوقعة لعام 2026، أي ما يناهز 150 مليون دولار أمريكي، وذلك رهنا بظروف السوق المواتية.

44- وطلب أعضاء اللجنة تفاصيل عن الاتجاهات المستقبلية في الرصيد غير المصروف وعن خطة التمويل. وأوضحت الإدارة أن الرصيد غير المصروف سيزيد بقدر طفيف[1]. وأُوضح أن اتفاقية التمويل الخاصة بقرض بنك الاستثمار الأوروبي قد أُدرجت في خطة التمويل المتوقعة لعامي 2025 و2026.

الحصيلة والمتابعة: اعتبر أن الوثيقة قد استعرضت وستقدم إلى الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي للموافقة عليها.

البند 11 من جدول الأعمال – الشؤون الأخلاقية

(أ) الإجراءات المنقحة لحماية المبلغين عن المخالفات (AC 2024/175/R.11) - للاستعراض

45- عرض مكتب الشؤون الأخلاقية الإجراءات المنقحة لحماية المبلغين عن المخالفات، وأكد مجددا التزام الصندوق بالنزاهة وسياسة عدم التسامح إطلاقا مع التدليس والفساد وسوء السلوك، بما في ذلك سوء السلوك الجنسي. وجرى التشديد على الدور الحاسم للمبلغين عن المخالفات في حماية قيم المنظمة ورسالتها، وعلى الحاجة إلى بيئة آمنة يمكن للأفراد فيها الإبلاغ عن المخالفات دون خوف من الانتقام. وقد انبثق التنقيح من أفضل الممارسات المستمدة من الاستعراض الخارجي لممارسات التحقيق لعام 2022، مما يعكس تفاني الصندوق المستمر في تحقيق الشفافية والمساءلة.

46- وأشارت اللجنة إلى أن التغييرات الرئيسية شملت الارتقاء بمكانة الإجراءات بحيث انتقلت من قسم في إجراءات التنفيذ الخاصة بالموارد البشرية إلى صك قائم بذاته سيرد في الدليل الإداري، مما يضمن نشرها بجميع اللغات الرسمية وتعزيز إمكانية اطلاع أصحاب المصلحة الخارجيين عليها. وجرى توسيع نطاق إجراءات الحماية ليشمل المبلّغين الخارجيين عن المخالفات، حيثما أمكن ذلك، كما يجري استحداث عملية قوية تضم ثلاث مراحل للتعامل مع الشكاوى المتعلقة بالانتقام. ويشمل ذلك استعراضا أوليا يجريه مكتب الشؤون الأخلاقية، والتحقيق في الحالات التي تستوفي الحد الأدنى المبدئي، وتقديم توصيات بشأن تدابير الحماية، إذا لزم الأمر، استنادا إلى نتائج التحقيق في التقييم المبدئي. ويعزز التنقيح أيضا آليات الإبلاغ دون الكشف عن الهوية ويتيح مواءمة التعاريف الرئيسية مع مصطلحات منظومة الأمم المتحدة. وتهدف إجراءات

[1] في المبادلات الثنائية التي أعقبت اجتماع لجنة مراجعة الحسابات، أوضحت الإدارة أن الزيادة الكبيرة في الأرصدة غير المصروفة خلال السنة الأخيرة من دورة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق كانت مدفوعة بتركيز غير مسبوق لموافقات برنامج القروض والمنح في تلك السنة من الدورة. والواقع أن الزيادة المتوقعة في الأرصدة غير المصروفة بين التجديدين الثاني عشر والثالث عشر لموارد الصندوق، في ظل الافتراضات الحالية، من المتوقع أن تنخفض إلى 4.5 في المائة، ثم تنخفض إلى 1.9 في المائة بين التجديدين الثالث عشر والرابع عشر لموارد الصندوق.

الحماية المعززة إلى تعزيز الشفافية وتوسيع نطاق الحماية والحفاظ على نزاهة رسالة الصندوق. وتُقدم الإجراءات إلى الرئيس للموافقة عليها.

47- وطلب الأعضاء إيضاحات بشأن نطاق الحماية والتنفيذ العملي للمبلغين الخارجيين الذين قد يواجهون مخاطر كبيرة من الانتقام في سياقاتهم المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، استفسر الأعضاء عن تواتر وطبيعة إبلاغ المبلغين الخارجيين عن المخالفات وكيفية التعامل مع تلك الحالات.

48- وأثيرت أسئلة أيضا بشأن الترابط بين تدابير حماية المبلغين عن المخالفات، والإجراءات التأديبية والجزاءات ضد من تثبت إدانتهم بالانتقام والخيارات المتاحة لموظفي الصندوق إذا شعروا بعدم الأمان عند التفكير في إثارة الشواغل داخليا واتخاذ قرار بالإبلاغ خارجيا. وأخيرا، أبدت اللجنة تعليقا مفاده أنه فيما يخص التنقيحات المقبلة، من شأن إبراز التغييرات المدخلة أن ييسر الفهم.

49- وقدم مكتب الشؤون الأخلاقية إيضاحات مفصلة بشأن إجراءات الحماية وآليات الإبلاغ من جانب المبلغين الداخليين والخارجيين عن المخالفات والصلة بين تدابير الحماية ومختلف العمليات التأديبية. وشدد المكتب على أن إطار الصندوق يتضمن بالفعل تدابير قوية تتعلق بالسرية وعدم الكشف عن الهوية، مما يضمن حماية المبلغين عن سوء السلوك وأي مخالفة أخرى، مثل الفساد. ومع أنه ليس بالإمكان تنفيذ الحماية للجهات الفاعلة الخارجية إلا على أساس "أفضل الجهود" بسبب محدودية الولاية القضائية على النظراء الخارجيين، فإن الصندوق يسعى إلى التخفيف من أي أثر داخلي للانتقام. وتجري معالجة كل حالة على حدة، مع بذل جهود لإشراك النظراء الخارجيين بطريقة سرية، حيثما يكون ذلك ملائما وممكنا.

50- وفيما يتعلق بالصلة بين تدابير الحماية والعمليات التأديبية، أوضح مكتب الشؤون الأخلاقية أنه على الرغم من ترابط المجموعتين في كثير من الأحيان، فإنهما لا تعتمدان بالضرورة إحداهما على الأخرى. ويمكن لمكتب الشؤون الأخلاقية أن يوصي بالحماية في أي مرحلة من مراحل العملية، بما في ذلك أثناء التقييم المبدئي، دون اشتراط استكمال نتائج التحقيق لاتخاذ إجراءات تأديبية. وقد أتاحت هذه الاستقلالية اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب لحماية الأفراد.

51- وبالإضافة إلى ذلك، أكدت الإدارة مجددا أن إجراءات حماية المبلغين عن المخالفات تنطبق على الأطراف الداخلية والخارجية، بما في ذلك أعضاء المجلس. وأضافت مديرة الشؤون القانونية والحوكمة أن الموظفين قادرون على التواصل مع مكتب الشؤون الأخلاقية و/أو مكتب المراجعة والإشراف، وكلاهما مكتبان مستقلان، للإبلاغ عن ادعاءات سوء السلوك والانتقام. وإضافة إلى ذلك، يحق للموظفين الوصول إلى النظام الداخلي لتسوية المنازعات في الصندوق من خلال مجلس الطعون المشترك ومحكمة الأمم المتحدة للاستئناف إذا اقتضى الأمر ذلك، مما يبرز التزام الصندوق بالعمليات المحايدة والعادلة.

الحصيلة والمتابعة: أحاطت اللجنة علما بالوثيقة وتطلعت إلى وضعها في صيغتها النهائية، وإلى نشرها بعد موافقة الرؤساء عليها.

(ب) خطة عمل مكتب الشؤون الأخلاقية في الصندوق لعام 2025 (AC 2024/175/R.12) - للاستعراض

52- عرض مكتب الشؤون الأخلاقية خطة عمله لعام 2025، مشددا على أولوياته الاستراتيجية الأربع: تعزيز ثقافة أخلاقية موحدة، وتعزيز آليات الحل غير الرسمية، وتعزيز النهج الذي يركز على الضحايا في السياسات المتعلقة بالتحرش والاستغلال الجنسيين، وتحسين الكفاءة التشغيلية. وبيّن مكتب الشؤون الأخلاقية الأنشطة الرئيسية للسنة القادمة، بما في ذلك بعثات التوعية الإقليمية، والتدريب الخاص بتدخل المشاهدين، وحلقات عمل للإدارة العليا بشأن اتخاذ القرارات الأخلاقية، وإنشاء خدمة وساطة خارجية. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تسليط الضوء على تخصيص الموارد ونمو قدرة مكتب الشؤون الأخلاقية على تنفيذ مهمته على نحو أفضل.

53- وأثنى الأعضاء على خطة العمل وتركيزها على منع التحرش الجنسي، لكنهم طلبوا المزيد من التفاصيل عن النظام الجديد لإدارة القضايا وتوزيع مخصصات الميزانية لغير الموظفين. وسلطوا الضوء أيضا على أهمية وضع مؤشرات واضحة لرصد وتقييم فعالية مبادرات مكتب الشؤون الأخلاقية. ورحب الأعضاء بوضع مقاييس لتقييم أثر الجهود الرامية إلى تعزيز ثقافة الأخلاقيات. وأُثيرت بعض الشواغل بشأن عبء العمل الثقيل بالنسبة إلى حجم المكتب، وطُلبت توضيحات بشأن معالجة التوصيات الصادرة عن استعراض شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف فيما يتعلق بالتحرش الجنسي.

54- وردا على ذلك، قدم مكتب الشؤون الأخلاقية لمحة عامة عن نظام إدارة الحالات الذي يجري النظر فيه، مشددا على دوره في تحسين الكفاءة والحفاظ على السرية. وأُقرَّ بأهمية مؤشرات الأداء الرئيسية الحالية للرصد والتقييم. وشدد مكتب الشؤون الأخلاقية على جهود المقارنة المعيارية والتعاون مع الزملاء في إدارة المخاطر لتحسين الإبلاغ في عام 2025. وتناول مكتب الشؤون الأخلاقية الشواغل المتعلقة بعبء العمل من خلال التشديد على تحديد الأولويات والكفاءات المكتسبة من خلال تحسين أدوات إدارة المعرفة وزيادة دعم الميزانية. وفيما يتعلق بمراعاة نتائج الاستعراض الذي أجرته شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، ما زالت الأنشطة جارية، مثل تحسين السياسات وتحديثات تقييم المخاطر. وأشار مكتب الشؤون الأخلاقية إلى أنه يمكن مناقشة هذا الأمر بتعمق في اجتماع اللجنة القادم مع تحديث نهج الصندوق فيما يخص مراعاة استراتيجية الأمم المتحدة لمنع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها. وفيما يتعلق بالمخصصات التفصيلية للموارد غير المتعلقة بالموظفين، سيقدم مكتب الشؤون الأخلاقية المزيد من التفاصيل عند عرض خطة العمل في دورة المجلس التنفيذي القادمة.

الحصيلة والمتابعة: استعرضت اللجنة الوثيقة وأيدت تقديمها إلى المجلس في دورته المقبلة لإقرارها.

البند 12 من جدول الأعمال - تحديث سياسة الاقتراض غير الميسّر للصندوق (AC 2024/175/R.13) - للاستعراض

55- قدمت الإدارة هذا البند، مشيرة إلى التحديثات الرئيسية لسياسة الاقتراض غير الميسّر التي جرت الموافقة عليها في عام 2019. ومن شأن التغييرات الرئيسية في السياسة أن تعزز المواءمة مع أفضل الممارسات على النحو التالي:

- المواءمة مع سياسات تمويل التنمية المستدامة لدى مؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى وأهدافه ونطاقه ومبادئه وركائزه الأساسية.
- وضع ترتيبات مصممة خصيصا ومبسطة تتفق مع نموذج أعمال الصندوق وقدراته المالية وخبراته الداخلية للحفاظ على سلامة المنهجية الحالية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء من حيث التخصيص الأولي للبلدان.
- التنفيذ الملائم لتقييمات أداء المشروعات لتحفيز المقترض على التطلع إلى إمكانية الحصول على تمويل إضافي من الموارد الأساسية من خلال عملية إعادة التخصيص.
- زيادة تعزيز نهج الحوافز للتوجّه نحو إدارة الديون بطريقة محسّنة وشفافة.

56- ورحب أعضاء اللجنة بالتحسينات التي أدخلت على السياسة وطلبوا توضيحات بشأن تنفيذها الفعال في مختلف البلدان والمناطق، وكيفية تجنب الاقتراض المفرط، والتحديات التي تواجه إعادة تخصيص الموارد.

57- وأوضحت الإدارة أن الاستدامة الطويلة الأجل بالنسبة إلى البلدان المتلقية يجب أن تكون مبيّنة بوضوح، وأن تستند إلى العمل المنسق الذي يروجه قطاع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

الحصيلة والمتابعة: اعتبر أن الوثيقة قد استعرضت وستقدم إلى الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي للموافقة عليها.

البند 13 من جدول الأعمال - الاستعراض السنوي لبيان سياسة الاستثمار في الصندوق (AC 2024/175/R.14 + Add.1 + Add.2) - للاستعراض

58- قدمت الإدارة هذا البند، مشيرة إلى أن الوثائق سبق أن استعرضتها لجان إدارة المخاطر وأقرتها داخليا. وأشارت الإدارة إلى أن التعديل المقترح إدخاله على بيان سياسة الاستثمار تضمّن مواءمة متطلبات التصنيف الائتماني في جميع أدوات الاستثمار وجهات الإصدار والأطراف المقابلة ومقدمي الدعم الائتماني. وشملت التعديلات الأخرى إضافة متطلبات التصنيف الائتماني القصير الأجل بما يتوافق مع بيان مخاطر أدوات سوق المال والأوراق المالية القصيرة الأجل؛ والتوضيح أن السندات الصادرة عن الأقاليم والولايات والمقاطعات والمدن والبلديات مؤهلة لاستثمار الصندوق ؛ وإدراج سندات الخصم الصادرة عن المؤسسات فوق الوطنية ذات التصنيف AAA ضمن أدوات سوق المال المؤهلة؛ وتحديد متطلبات التصنيف للأطراف المقابلة لإقراض الأوراق المالية بما يتواءم مع المتطلبات الخاصة بالمعاملات ذات المخاطر المماثلة؛ واستخدام التصنيفات الائتمانية للمجموعة أو الشركة الأم في إدارة مخاطر الائتمان للمتعاملين غير المصنفين الذين يجري التعامل معهم على أساس آلية تسليم الأوراق المالية مقابل آلية تسوية المدفوعات. ومن شأن التعديلات المقترحة أن تتيح تحسين إدارة مخاطر أسعار الفائدة والعملة والسيولة والائتمان للطرف المقابل والمخاطر التشغيلية الناشئة عن عمليات إدارة استثمارات الصندوق.

59- وطلب أعضاء اللجنة تفاصيل عن قوائم الجزاءات. وأوضحت الإدارة أن الفحص السلبي لمصدري الأوراق المالية الذي أجراه الصندوق شمل القائمة الموحدة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، كان هناك مؤخرا تنسيق بين وكالات الأمم المتحدة بشأن اعتماد ممارسات مشتركة للاستثمار المسؤول.

الحصيلة والمتابعة: جرى النظر في استعراض بيان سياسة الاستثمار وإطار الرقابة على استثمارات الصندوق، وسيقدمان إلى المجلس التنفيذي في دورته المقبلة للموافقة عليهما.

البند 14 من جدول الأعمال - تحديث بشأن الالتزامات وبرنامج القروض والمنح والموارد ذات الصلة لعام 2024 (AC 2024/175/R.15) - للعلم

60- زودت الإدارة اللجنة بتحديث عن تنفيذ برنامج القروض والمنح لعام 2024. وحتى تاريخ انعقاد الاجتماع، جرى تحقيق 83 في المائة من أهداف هذا البرنامج لعام 2024، ومن المتوقع أن يصل معدل التنفيذ إلى 99 في المائة بحلول نهاية العام. وشملت التحديات التغييرات في أولويات الحكومات والانتخابات والتعقيدات المتعلقة بالإقراض على المستوى دون الوطني. وعلى الرغم من هذه العقبات، أعربت الإدارة عن تفاؤلها بشأن تحقيق الهدف الخاص بالإنجاز. وقد أدت التدابير الاستباقية، بما في ذلك إعادة برمجة الأموال المفرج عنها لمشروعات "الخطة باء" ورصد المشروعات ذات المخاطر العالية يوميا، إلى تأمين الموافقات والتخفيف من المخاطر المتعلقة بانحراف بعض المقترحات عن المسار.

61- ولاحظ الأعضاء أن معدل التنفيذ المقدر بلغ 99 في المائة في أفضل الحالات و96 في المائة في أسوأ السيناريوهات، وحثوا الإدارة على تطبيق الدروس المستفادة على تنفيذ التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وحددت الإدارة خططا لمعالجة حالات التأخير عن طريق تنفيذ متطلبات التزام مبكر أقوى، وتحسين استخدام آلية الحصول على الموارد المقترضة، ومطابقة تخصيص الموارد مع الطلب، وضمان وضع الصيغة النهائية للتصميم في وقت مبكر ضمن دورة تجديد الموارد.

62- وأوضحت الإدارة كذلك أن أي أموال غير مستخدمة ضمن آلية الحصول على الموارد المقترضة في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق يمكن إعادة توجيهها إلى برنامج القروض والمنح في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، مع الحفاظ على شروط الإقراض نفسها، مما يضمن استمرارية الموارد.

63- وأقر الأعضاء بجهود الإدارة والموظفين وأعربوا عن أملهم في أن تُمنح الموافقات على المشروعات بحلول نهاية العام. وسيقدم تقرير محدّث عن حالة المشروعات المعلقة إلى المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول.

الحصيلة والمتابعة: أحاطت اللجنة علما بالوثيقة والتحديث، وأعربت عن تطلعها إلى أن يقدَّم تحديث جديد إلى المجلس التنفيذي في دورته المقبلة.

البند 15 من جدول الأعمال - تقرير عن وضع مساهمات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (AC 2024/175/R.16) - للاستعراض

64- طلب الأعضاء توضيحات بشأن الانخفاض في إجمالي تعهدات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق فيما يتعلق بشهر أغسطس/آب. وأوضحت الإدارة أن ذلك يعزى إلى تقديم إحدى الدول الأعضاء تعهدا منقحا.

65- وطُلبت توضيحات أيضا فيما يتعلق بتخصيص حقوق التصويت. وأوضحت الإدارة أن حقوق التصويت تنشأ وتصبح سارية المفعول في التاريخ النهائي الواقع بعد ستة أشهر من اعتماد القرار الخاص بهذه الحقوق، وتستند إلى التعهدات المتلقاة. ومع أن مجموع الأصوات التي جرى إنشاؤها لن يتغير، فإن توزيعها يتغير وفقا للتغيرات في العضوية و/أو تلقي المدفوعات.

الحصيلة والمتابعة: أحاطت اللجنة علما بالتحديث.

البند 16 من جدول الأعمال – مسائل أخرى

تحديث بشأن الموظف المسؤول عن الشكاوى المتعلقة بإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي - للعلم

الحصيلة والمتابعة: أحاطت اللجنة علما بالتحديث المقدم بشأن الموظف المسؤول عن الشكاوى المتعلقة بإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي، ورحبت بوضع قائمة بالموظفين الذين يمكن أن يستعين بهم مكتب المراجعة والإشراف إذا اقتضى الأمر ذلك. وسيواصَل العمل على تعزيز القائمة استعدادا للجوء في نهاية المطاف إلى إجراء الاستعراض الداخلي.